**الفصل الثامن**

**تصنيف النظم السياسية**

**على وفق المعيار الإداري أو الإقليمي**

**مقدمة:**

 **من المعايير التي يمكن إعتمادها في تصنيف النظم السياسية المعاصرة هو المعيار الذي يقوم على أساس تحديد طبيعة الأسلوب التي تدار به مؤسسات النظام السياسي المركزية والمحلية،وعلى وفق هذا المعيار أضحى بالإمكان تصنيف النظم السياسية على أصناف أربعة،أما الصنف الأول؛فهو صنف النظم السياسية المركزية، والصنف الثاني هو صنف النظم السياسية التي تتبع نظام اللامركزية الإدارية،والصنف الثالث هو صنف النظم السياسية التي تتبع نظام اللامركزية السياسية(الاتحادية)،أما الصنف الرابع فهو صنف النظم السياسية المختلطة التي تجمع بين خصائص الصنفين الثاني والثالث السالفي الذكر،على ذلك نرى من المناسب تقسيم هذا الفصل على أربعة مباحث، نتناول فيها النظم المذكورة تباعاً.**

**المبحث الأول/ النظم السياسية المركزية:**

 **سنقسم هذا المبحث على مطلبين،أما المطلب الأول فنتناول فيه طبيعة النظام المركزي ومدلولاته،على أن نتناول في المطلب الثاني مزايا وعيوب النظام المركزي.**

**المطلب الأول: طبيعة النظام المركزي:**

 **يتكون النظام السياسي- كما أسلفنا- من مجموعة عناصر،وتعد الدولة أهم وأبرز تلك العناصر،كما تتكون الدولة بدورها من مجموعة عناصر– أو أركان- أساسية، وتلك العناصر هي:الإقليم والشعب والسلطة، وتتجسد الأخيرة في المؤسسات الثلاث:التشريعية والتنفيذية والقضائية،وهناك من يضيف لهذه العناصر عنصر السيادة،في حين أننا نرى أن العنصر الأخير ما هو إلا تحصيل حاصل لوجود السلطة، فإذا كان الأخيرة قوية وقادرة على فرض إرادتها السياسية وقوانينها على إقليمها وشعبها تمكنت من بسط سيادتها،وخلاف ذلك تكون السيادة منقوصة وربما مفقودة.**

 **لذا فإن دستور الدولة في النظام المركزي يقضي بأن تكون في الدولة المركزية سلطة واحدة تتجسد حصرياً في المؤسسات الوطنية المركزية وتمتد سيطرتها ونفوذها على سائر إقليم الدولة الواحد الموحد،وعلى ذلك لاتوجد مؤسسات محلية في الوحدات الإدارية الفرعية كالمحافظات أو مثيلاتها،وتلك النظم بدورها تسمى بالنظم البسيطة أو الموحدة،لأن الدولة هي دولة موحدة أو بسيطة وتدار بأسلوب مركزي.**

 **وتفترض وحدة السلطة في النظام المركزي وحدة التركيب الاجتماعي التي تعني وحدة المصالح ووحدة الأهداف العامة للمواطنين([[1]](#footnote-1))،ولكن هذا الأمر يتعارض مع الواقع،ذَلِكَ إن معظم – إن لم نقل كل- المجتمعات أوالشعوب التي تحكمها أنظمة سياسية ذات سلطة مركزية واحدة،تتكون من إنتماءات متعددة،طبقياً ودينياً وطائفياً وأثنياً وأيديولوجياً وإقليمياً وما إلى ذلك،ومع وجود هذه الحقيقة،إلا أن معظم النظم المذكورة تحاول من خلال سلطتها المركزية دمج فئات المجتمع المتباينة الانتماء والمصالح والتوجهات والأهداف،أو على الأقل إحتوائها بوسائل شتى للحفاظ على وحدة إقليمها والتصدي لكل محاولات التجزئة والانفصال ولا تستجيب لأية مطالب إقليمية أو فئوية بما في ذلك منح سلطات وصلاحيات معينة لسكان المناطق المحلية،ومن ثم تعد معظم- إن لم نقل كل- النظم السياسية ذات السلطة المركزية تقوم على وجود حاكم واحد في الدولة يجمع كل السلطات والصلاحيات بين يديه،أو على الأقل يقوم على توجيه من يفوضه بعض تلك السلطات والصلاحيات.**

 **كما أن وحدة السلطة تعني وحدة التعبير عنها،وهذا التعبير يكون بشكل قواعد قانونية وضعية، فالأشخاص القابضين على السلطة الواحدة،يقيمون قواعد سلوك ملزمة لجميع أفراد المجتمع – على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم-المقيمين على إقليم الدولة الموحد([[2]](#footnote-2)).**

 **وعلى ذلك فإن وحدة السلطة تعني وحدة التشريع،أي وجود سلطة تشريعية مركزية واحدة، والأخيرة تستلزم وحدة التنفيذ،ووحدة التنفيذ تعني وحدة الوسائل البشرية لتنفيذ إرادة القابضين على السلطة المركزية– التي يعبر عنها في الغالب بشكل قوانين وتشريعات وضعية- ووحدة الوسائل البشرية تعني وحدة الوكلاء،أي وجود جهاز واحد من الوكلاء الذين يتم تعيينهم من قبل القابضين على السلطة المركزية،والوكلاء هم الأشخاص الذين يمارسون السلطة في الحدود التي رسمها القابضين على السلطة المركزية بوساطة القوانين والقرارات والأنظمة الصادرة عنهم([[3]](#footnote-3))،وكي يتحقق خضوع الوكلاء للقابضين على السلطة المركزية على وفق إرادة الأَخيِرين،فأن تنظيم الوكلاء يتم بشكل هرمي-تدرجي-بحيث يكون القابضين على السلطة في رأس الهرم ويخضع الوكيل الأدنى للأعلى وهكذا([[4]](#footnote-4))،وعلى ذلك تمارس السلطة من أعلى الهرم إلى أسفله وعلى مستويات متفاوتة،أي أن من يقف على رأس الهرم – مؤسسات أو فرد- يمارس سلطات وصلاحيات واسعة بل هو مصدر السلطة،وتضيق حدود تلك السلطات والصلاحيات بشكل تدريجي نزولاً من أعلى الهرمإلى أسفله وصولاً إلى آخر وكيل.**

 **على ذلك يعني النظام المركزي حصر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية في المؤسسات المركزية،ومن ثم توحيد أساليب ممارستها في سائر أرجاء إقليم الدولة الواحد والموحد، وغالباً ما تخضع المؤسسات المذكورة لحزب واحد وربما لشخص واحد بمفرده هو رئيس الحزب و/أو رئيس الدولة،وعلى ذلك لاتوجد أطراف أخرى تشارك تلك المؤسسات أو القائمين على إدارتها في مباشرة اختصاصاتها المذكورة سواء كانت تلك الأطراف محلية أوإقليمية.**

**المطلب الثاني: مزايا وعيوب النظام المركزي:**

**أولاً- مزايا النظام المركزي([[5]](#footnote-5)):**

1. **يصلح للدول ذات المساحات الصغيرة والقليلة السكان والتي تتمتع بالتجانس، ومن ثم يمكنه من تحقيق الوحدة الوطنية.**
2. **ينجح في الدول الناشئة والمتخلفة،إذ يمكن أن تكون له القدرة على تلبية حاجات المواطنين لكفاءة وعدالة وعلى وجه السرعة، ومن ثم يمكن أن ينجح في معالجة الأزمات وتحقيق التنمية بدرجة عالية.**
3. **يتجنب هذا النظام مشكلة تراخي المواطنين المحليين في تطبيق سياسة الدولة،كما يتجنب التبذير وهدر الأموال العامة بنسب كبيرة.**
4. **يوفر هذا النظام فرصاً كبيرة لموظفي الدولة لاكتساب خبرة وكفاية إدارية عالية.**

**ثانيا- عيوب النظام المركزي([[6]](#footnote-6)):**

1. **يتمخض عن هذا النظام تركيز شديد في السلطة يفضي في أغلب الأحوال إلى احتكارها من قبل حزب أو فئة أو شخص بمفرده،ومن ثم تهميش بل وإقصاء وأحياناً تصفية المعارضين.**
2. **إنعدام الحكم أو الإدارة المحلية الذاتية يفضيان إلى تعطيل المصالح المحلية وحرمان السكان المحليين من تنظيم أمورهم التي هم أعلم بها وأحرص عليها،فضلاً عن حرمانهم من مواكبة التطور الحضاري.**
3. **لايشجع هذا النظام على إهتمام الشعب بالمصالح العامة،كما لا يسمح بخلق روح الإبداع والابتكار لدى موظفي المؤسسات والهيئات المحلية.**
4. **يعزز هذا النظام البيروقراطية المركزية للدول المترامية الأطراف التي تختلف فيها الظروف المحلية وتتباين تبعاً لها الآراء السياسية.**
5. **لايصلح هذا النظام للتطبيق في الدول التي تمتلك شعوبها وعياً سياسياً متقدماً وحباً شديداً للحرية.**

 **وقد تم تطبيق النظم المركزية في معظم الدول الأفريقية والآسيوية – وبضمنها الدول العربية- فضلاً عن النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية التي استمرت لعقود عدة، ولكنها إنهارت في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ومازال النظام المركزي يطبق في الصين وكوبا وكوريا الشمالية، وتلك النظم هي نظم فردية وتخضع معظمها لقيادة حزب واحد،ومن ثم هناك تطابق بين تنظيمات الحزب ومؤسسات الدولة، بل وخضوع الأخيرة لسيطرة وهيمنة القيادة الحزبية،بل وفي أغلب الأحيان يهيمن شخص واحد هو زعيم الحزب ورئيس الدولة على كل مفاصل الدولة والمجتمع في آن واحد.**

1. **- د.منذر الشاوي:القانون الدستوري، ج1،مصدر سابق،ص201.** [↑](#footnote-ref-1)
2. **- المصدر نفسه.** [↑](#footnote-ref-2)
3. **- ينطبق وصف الوكلاء في النظم الفردية على الوزراء ومن هم دونهم من وكلاء الوزراء ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية والمدراء العامين وما إلى ذلك،أما في النظم الديمقراطية فلا يعد الوزراء من الوكلاء لاسيما إذا كانوا هم أعضاء برلمانيين:للمزيد راجع: د.منذر الشاوي:القانون الدستوري، ج1،مصدر سابق،ص ص 82-84.** [↑](#footnote-ref-3)
4. **- د.منذر الشاوي:القانون الدستوري، ج1،نفس المصدر السابق،ص ص202-203.** [↑](#footnote-ref-4)
5. **- راجع كل من :د.عبد الغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية والقانون الدستوري ،مصدر سابق،ص89،وكذلك:د.نواف كنعان: القانون الإداري،عمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2008،ص 144،وكذلك:منذر الشاوي:القانون الدستوري،نفس المصدر السابق،ص 204.**  [↑](#footnote-ref-5)
6. **- راجع كل من :د.عبد الغني بسيوني عبدالله: النظم السياسية والقانون الدستوري ،مصدر سابق،ص89،وكذلك:د.نواف كنعان:مصدر سابق،ص 144،وكذلك:منذر الشاوي:القانون الدستوري،نفس المصدر السابق،ص 204.**  [↑](#footnote-ref-6)